علمانية استبدادية أو ديموقراطية مفكّكة: هل ثمة خيارٌ ثالث؟

بكر صدقي

تركيا وسوريا وفلسطين ومصر

أثارت الانتخاباتُ الرئاسيةُ في تركيا مؤخّرًا أزمةً سياسيةً عبّرتْ، في ظاهرها، عن انقسام حادّ بين التيارين الإسلامي والعلماني، الأمرُ الذي أدّى إلى تقديم الانتخابات البرلمانية بضعة أشهر، وإلى طرح مشروع لإحالة الانتخابات الرئاسية من البرلمان على الاقتراع الشعبي العامّ، وهو ما يعني تغييرًا في النظام السياسي القائم. ومن جهة ثانية، أدّى دخولُ الإخوان المسلمين إلى «الحياة السياسية» في سوريا، من خلال «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديموقراطي» و«جبهة الخلاص الوطني،» إلى إثارة نقاش واسع النطاق نسبيّاً حول مشكلات أساسية كالطائفية والعلمانية والديموقراطية ودور العوامل الخارجية في التغيير. ومن جهة ثالثة، أثار صعودُ كلٍّ من حركة «حماس» في فلسطين وحركة الإخوان المسلمين في مصر، في آخر انتخابات جرت في البلديْن، مناقشاتٍ مشابهةً للنقاش السوري. ومن ثم فسوف تسعى هذه المقالةُ إلى تركيز النقاش حول علاقة العلمانية بالديموقراطية، وذلك بالمقارنة ما بين النموذج التركي والنماذج العربية في مقاربة تلك العلاقة.

النموذج التركي

تتخذ العقيدةُ الرسمية التركية من العلمانية الفرنسية نموذجًا لها، وهي النموذج الأكثر تشدّدًا في الغرب، وتقوم مرجعيتُها الأساسية على العلاقة بين المواطن والدولة، في حين تقوم مرجعيةُ النموذج الأميركي ـ الأكثر تسامحًا ومرونةً ـ على العلاقة بين الفرد والمجتمع المدني. بعبارة أخرى، تحتلّ الدولةُ في النموذج الفرنسي دورَ المجال العامّ بالكامل، ويرتبط بها المواطنون بوصفهم أعضاءً فيها؛ في حين أنّ الفردَ في النموذج الأمريكي للعلمانية عضو في المجتمع المدني بمختلف تكويناته، ولا تتدخّل الدولةُ في ما لا يعنيها من شؤونهما (الدينية هنا). لكنّ هذا هو سطح المشكلة التركية وحسب: ففي العمق تعود فكرةُ العلمانية التركية إلى تيار التغريب العثماني في أواخر القرن التاسع عشر، وما زالت الأفكارُ الرئيسةُ لذلك التيار تشكّل لبَّ الكمالية كعقيدة للجمهورية، ولم تتطورْ أبدًا طيلة قرن من الزمان.

الأطروحة الرئيسة لذلك التيار تتمثّل، كما يفيدنا المؤرّخ شكري هاني أوغلو،[١] في أنّ تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخُ الصراع بين العلم والدين، وأنّ البشرية تمرّ بمرحلة حاسمة سوف تنتهي بانتصار العلم على الأديان القائمة، وسوف يشكّل العلمُ دينَه الخاصّ الخاليَ من الخرافات والأوهام. أما عن الحامل الاجتماعي لهذه «الثورة العلمية» على الدين، فيتمثّل في نخبة مثقفة مهمتُها «تنويرُ» الشعب.[٢] وقد اقتبس التغريبيون العثمانيون أفكارَهم هذه من المادية المبتذلة الألمانية للقرن التاسع عشر (بوخنر وفيورباخ) ومن المادية الفرنسية للقرن الثامن عشر (غوستاف لوبون).[٣] وواصل الانقلابُ الدستوري في العام ١٩٠٨ بقيادة «جمعية الاتحاد والترقي،» وجمهورية أتاتورك، استلهامَ هذه «النظرية» ومحاولة تطبيقها. المدهش أنّ فكرة الصراع بين العلم والدين، وما يترتّب عليها من إجراءات وسجالات، ما تزال مستمرةً في الرأي العامّ

١ ـ شكري هاني أوغلو، **الذهنية العامة والسياسة والتاريخ بين الحقبتين العثمانية والتركية**، استانبول ٢٠٠٦.

٢ ـ مما يثير الدهشة، وأنت تقرأ سِيَرَ المثقفين والأدباء الأتراك منذ مطلع القرن العشرين، أنهم جميعًا، على وجه التقريب، كانوا موظّفين عسكريين أو مدنيين في جهاز الدولة (العثماني ثم الجمهوري)، على الأقلّ في فترة من فترات حياتهم. كما أنّ أكثر من خمسة وتسعين بالمئة منهم ولدوا في مدينة استانبول، ومَنْ لم يكن كذلك فقد استقرّ فيها في فترة إنتاجه الإبداعي و... عمل في وظيفة حكومية (يمكن الرجوعُ هنا إلى كتاب **الأدب التركي المعاصر**، لشكران كورداكول، بأجزائه الأربعة).

٣ ـ شكري هاني أوغلو، مرجع مذكور.

المفهوم المتطرف للعلمانية الذي تم تبنّيه في تركيا، وجوهرُه العداءُ للدين، بات عنصر شقاق بدلاً من أن يكون عنصرَ دمجٍ وتوحيد.

التركي إلى اليوم. وحتى تكتمل الدائرة، فقد تزاوجتْ هذه الفكرةُ مع حزمة من الأفكار لتشكّل قوامَ الإيديولوجيا الكمالية، ومنها: أنّ النظام العلماني (القائم على النظرية الموصوفة أعلاه) هو ضمانةُ وحدة البلاد أمام الأخطار الخارجية والداخلية التي تتهدّدها، وهو ضمانةُ الديموقراطية في بلدٍ أكثريتُه الكاسحةُ من المسلمين؛ كما أنّه الطريقُ الوحيد لتقدّم البلد وتحديثه. فإذا أضفنا إلى هذه الخلطة تقديسَ مؤسِّس الجمهورية و«انقلاباتِه» (المقصودُ بها تغييرُ الأبجدية ونمطِ الملبس وآدابِ السلوك، وإعادةُ كتابةِ التاريخ التركي من وجهة النظر الطورانية) وتقديسَ الجيش الذي أسّسه وقاده وطَرَدَ به اليونانيين من بعض مناطق الأناضول، أصبحنا أمام عقيدةٍ مغلقةٍ وثابتةٍ لا تجوز مناقشتُها.

تقوم هذه العقيدةُ، إذن، على دعامتين أساسيتين: عداء للدين، ونزعة قومية منغلقة ترى في كلِّ آخر مختلف عدوّاً يتربّص بالدولة، سواء كان هذا الآخرُ داخلَ البلاد أو خارجها. لذلك اتّسمت علاقاتُ الجمهورية التركية، في جميع المراحل، وبجميع جيرانها، بالتوتّر والعداء (ومثلها علاقاتُ الدولة بمختلف مكوّنات الداخل)، باستثناء السنوات الأخيرة القليلة حيث أخذتْ تركيا تنفتح على العالم بصورة إيجابية، نحو أوروبا والعالم العربي وإيران جميعًا. ومع ذلك لم يفقد التيارُ القومي العلماني كثيرًا من زخمه، وها هي جماهيرُ المظاهرات العلمانية في نيسان وأيار ٢٠٠٧ تهتف ضدّ دخول الاتحاد الأوروبي وضدّ العلاقة مع الولايات المتحدة معًا. إنّه لأمر مدهش حقّاً أن تجتمع نزعةٌ علمانويةٌ حداثويةٌ متطرفة مع نزعة قومية منغلقة تعادي كلَّ انفتاح على العالم الخارجي! ولا يمكن فهمُ سرّ هذا الاجتماع إلاّ في حقل المصالح الاجتماعية: فثمة قوى اجتماعية، مستفيدةٌ من دور مركزي للدولة، لا تريد التخلّي عن امتيازاتها، وتَقْبل، بضميرٍ مرتاح، بتدخّل الجيش في الحياة السياسية وقَطْع المسار الديموقراطي (بل وتستدعي تدخُّله، كما رأينا في أزمة الانتخابات الرئاسية مؤخّرًا)، مقابلَ بقاء تلك الامتيازات.

والحال أنّ موازين القوى الاجتماعية قد تغيرتْ بصورة كبيرة في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، وذلك مع سياسات التحرير الاقتصادي، والاتجاهِ نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بما يتماشى مع مسارات العولمة الليبرالية، وما نتج عن تلك السياسات من صعودِ طبقةٍ رأسماليةٍ جديدة ـ من خارج «المتروبول» المتمثِّل في استانبول وأنقرة ـ من مدنٍ وبلداتِ الأناضول المهمَّشة اجتماعيّاً واقتصاديّاً على مدى قرون.[١] يضاف إلى ذلك صعودُ المطالب الديموقراطية لشعوب الأناضول، بتكويناتها الإثنية والدينية والمذهبية، والتي عانت الأمرّيْن، على مدى عمر الجمهورية، من سياسات التمييز والاضطهاد وصولاً إلى ما يمكن تصنيفُه في إطار مفهوم «التطهير العرقي» (الأرمن والأكراد واليونانيون والعرب).

وتعود جذورُ النزعة المنغلقة إلى فئة مثقفة، في مفصل القرنين التاسع عشر والعشرين، رأت حدودَ بلادها تتقلّص باطّراد، فبات وعيُها محكومًا بنظرية المؤامرة الخارجية التي تسعى إلى تفتيت البلاد، وبرُهاب عوامل الانقسام الداخلية. والواقع أنّه تمّ الانتقالُ القسري من إمبراطوريةٍ مترامية الأطراف، متعددةِ الثقافات، ذاتِ دور عالمي، إلى دولة صغيرة نسبيّاً فقدتْ ذلك الدور، وفوق ذلك ليست متجانسة قوميّاً، الأمرُ الذي يعرقل الحلمَ الكماليَّ في بناء الدولة ـ الأمة على النمط الغربي. وزاد الأمرَ سوءًا أنّ المفهوم المتطرّف للعلمانية الذي تمّ تبنّيه ـ وجوهرُه، عمليّاً، هو العداءُ للدين ـ بات عنصرَ شقاق، بدلاً من أن يصبح عنصرَ دمجٍ وتوحيد، ما دام الإسلامُ يشكّل أحدَ العناصر الرئيسة في ثقافة البلاد، إنْ لم

١ ـ يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى المقالة الممتازة لأثر كاراكاش: «الأسس الاقتصادية للصراع بين العلمانيين واللاعلمانيين،» جريدة **الزمان** التركية (الترجمة العربية في موقع «الأوان» الالكتروني).

علمانية استبدادية أو ديموقراطية مفكّكة: هل ثمة خيارٌ ثالث؟

يكن العاملَ الرئيسَ في مجتمع يتوزّع إلى إثنيات متنوعة. لذلك كان طبيعيّاً أن تُحْكم البلادُ بنظام الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري الذي أسّسه أتاتورك) منذ قيام الجمهورية إلى العام ١٩٥٠. ولم تقرِّر النخبةُ العليا الانتقالَ إلى نظام تعدّد الأحزاب إلاّ نتيجةَ عقم النسق الاقتصادي المتّبع (اقتصاد ريعي بصورة أساسية)،[١] فبات من الضروري إشراكُ قوًى اجتماعية أخرى مسؤوليةَ ذلك العقم، مع الحفاظ على ضمانةٍ تَرْدع أيَّ محاولة لتغيير ثوابت النظام؛ وتمثّلتْ تلك الضمانةُ في مؤسسة الجيش التي أُعلنتْ حاميةً للنظام العلماني.

وبالفعل لم تمضِ عشرُ سنوات على نظام تعدّد الأحزاب حتى جاء الانقلابُ العسكري الأول (١٩٦٠) على الحكومة المنتخبة ديموقراطيّاً، حكومةِ الحزب الديموقراطي بقيادة عدنان مندريس. والحق أنّ هذا الانقلاب لم يَنَلْ، إلى اليوم، حظَّه من المراجعة النقدية في الرأي العام التركي، بالقياس إلى الانقلابات اللاحقة. ويعود سببُ ذلك إلى أنّ قسمًا مهمّاً من القوى السياسية والاجتماعية قد أيّدته. وكان لافتًا في هذا الصدد تصريحُ المثقف الماركسي البارز «يالتشن كوتشوك» في أواخر نيسان الماضي، وتحدّث فيه عن مشاركته في المظاهرات الطلاّبية المعارضة للحكومة في نيسان ١٩٦٠، والتي مهّدتْ للانقلاب العسكري (٢٧ أيار). ويَذْكر من بين من شاركوا في تلك المظاهرات أحمد نجدت سيزر (رئيس الجمهورية الحالي) ودينيز بايكال (زعيم حزب الشعب الجمهوري الحالي)، وكأنه يستدعي تكرارَ السيناريو نفسه بعد نحو نصف قرن.[٢]

الإسلام السياسي في تركيا

«حزب العدالة والتنمية» الحاكم هو الوريثُ الإيديولوجي لحزب نجم الدين أربكان التاريخي، الذي ظهر بأسماء عديدة (السلامة الوطنية، الفضيلة، الرفاه)، إذ كان يعيد تأسيسَه باسم جديد كلما حَظرت السلطةُ نشاطَه الشرعي. وحين وصل أربكان للمرة الأولى إلى رئاسة الحكومة (التي شكّلها بالائتلاف مع حزب «الطريق القويم» بزعامة تانسو تشيلر) في أواخر التسعينيات، أطاح به انقلابٌ أبيض في ٢٨ شباط ١٩٩٧. وقد بدأ رجب طيب أردوغان، الذي كان في الكادر القيادي لحزب أربكان، العملَ في العام ٢٠٠٠ على إعادة بناء الحزب باسم «العدالة والتنمية،» وفي ذهنه كلُّ التجارب السابقة. ويُنسب إليه إنّه كان، في صفوف الحزب الأمّ، يدعو إلى إقامة الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة. ويبدو أنّ تجربة انقلاب العام ١٩٩٧ بصورة خاصة قد علّمتْه أنّ النظام العلماني وُجِدَ في تركيا ليبقى. ويتّهمه الخصومُ بأنّه يملك برنامجًا سريّاً لإقامة دولة الشريعة الإسلامية. لكنّ استطلاعات الرأي تشير إلى انحسار نسبة المؤيِّدين لتطبيق الشريعة في السنوات الأخيرة: ففي حين كانوا يشكّلون نسبة ٢٥٪ من الأتراك، باتوا، في أحدث استطلاع رأي أُجري في ٢٠٠٦، لا يتجاوزون ٨٪. من جهة أخرى يعيد الباحثون نَسبَ «حزب العدالة والتنمية،» من زاوية نظر التمثيل الاجتماعي والمنظورات السياسية (يمين الوسط)، إلى «الحزب الديموقراطي» في الخمسينيات، وحزبِ «الوطن الأمّ» الذي أسّسه تورغوت أوزال في التسعينيات، بمعنى تمثيل القطاعات الاقتصادية المستقلة عن الدولة، ويغلب عليها النشاطُ

---

١ ـ المرجع نفسه.

٢ ـ مصطفى غربز، «دخول عصر الاتصالات بالإنذار (العسكري) الإلكتروني،» صحيفة **الزمان** التركية، ٢٠٠٧/٥/٢٢. ويذكر في هذا الصدد أنّ «كوتشوك» الماركسي كرّس كتابًا كاملاً يقوم على نظرية المؤامرة (الإمبريالية) وأدواتها الداخلية، خصّص قسمًا منه لإثبات الأصل اليهودي للروائي أورهان باموك ولانعدام الموهبة لديه، فأبحر في التاريخ العثماني بذكاءٍ وسعةِ ثقافة يُحسد عليهما (كتاب **الشبكة** الذي صدر في العام ٢٠٠٢ في استانبول).

الصراع المديد في تركيا لا يدور بين أنصار العلمانية وخصومها، بل بين معتنقي «دين العلمانية» ومسلمين متمسّكين بدينهم تحت سقف علمانية الدولة.

التصديري. وهكذا، فمن الممكن القولُ بأنّ هذا الحزب يمثّل الإسلامَ المعتدل المتصالح مع قيم الحداثة ومع نظام الدولة العلماني والمنفتح على الخارج (الغربي)، ويمثّل من جهة أخرى حزبَ الرأسمالية التي ربطتْ مصيرَها بالأسواق الأوروبية، متضررةً من السياسات الاقتصادية المنغلقة، ومن نخبة الدولة المستفيدة مما توفّرها هذه لها من امتيازات (تسهيلات قروض من مصارف الدولة بصورة خاصة).

خلاصةُ القول إنّ الصراع المديد في تركيا بين علمانيين ولاعلمانيين، كما نرى فصلَه الجديدَ في هذه الأيام، لا يدور بين أنصار علمانية الدولة وخصومها، بل بين معتنقي «دين العلمانية» ومسلمين متمسّكين بدينهم تحت سقف علمانية الدولة. هو، إذن، صراعٌ «طائفي،» يخفي تحته مصالحَ اجتماعيةً، بين: نخبة الدولة المستفيدة من موارد ريعية وتسهيلات مصرفية من جهة؛ ورأسمالية صاعدة خارج إطار الدولة، في صناعات موجّهة للتصدير بالدرجة الأولى، من جهة ثانية. وتعني هذه المعادلة ما يلي: الإسلام المعتدل في تركيا هو الذي يمثّل العلمانيةَ بمفهومها الأكثر مرونةً، أي المفهوم الذي يقول بدولةٍ مستقلةٍ عن الدين تحمي حريةَ الأفراد في اعتناق الأديان (بما في ذلك حرية الإلحاد)، وبدينٍ مستقلٍّ عن تدخّلات الدولة. وأما العلمانية المتشددة، بالمقابل، فهي «دينٌ» في مواجهة الأديان القائمة، تريد فرضَ عقيدتها الأحادية على المجتمع، مستقويةً بالدولة، وتتشكّل في «طائفة» نخبوية ضيقة من «العلمانيين.» العلمانية الأولى لا مشكلةَ لها مع الديموقراطية، بل تشكّلان معًا وجهَي العملة الواحدة؛ في حين أنّ الثانية تتعارض تعريفًا مع الديموقراطية، ولها طابعٌ وصائيٌّ أبوي على محيط «جاهل لا يَعرف مصلحتَه الحقيقية،» بل هو في رأيها محيط عدائي يشكّل تهديدًا دائمًا للنظام القائم، فلا مفرّ من تطويعه بوسائل استبدادية «لمصلحته.»

النقاش حول العلمانية في البيئة العربية

في السنوات القليلة الماضية ارتبط النقاشُ حول العلمانية في البيئة العربية بالديموقراطية، وذلك في علاقةِ تنابذٍ مصدرُها الخوفُ من المستقبل المجهول. وجاء احتلالُ العراق، وما أبرزه من تناقضات وانقسامات عمودية داخل المجتمع، ليزيدَ من تلك المخاوف. فقد ارتبطت الديموقراطيةُ في أذهان الرأي العامّ العربي بالغزو الخارجي والتفتّت الداخلي، بصرف النظر عن واقعية هذا الارتباط أو عدمها. وبغياب قوًى اجتماعية تعمل من أجل التغيير الديموقراطي، بدا هذا التغييرُ من عمل الغزو حصرًا، وترسّختْ في الأذهان معادلةٌ مفادُها أنّ مجتمعاتنا (المشرقية بصورة خاصة) غيرُ متجانسة ولا يمكن توحيدُها إلاّ بقبضة ديكتاتورية، وأنّ الديموقراطية (الوافدة مع الغزو) تمهّد الطريقَ أمام تفتّت الدول القائمة. وبالطبع فإنّ هذه المعادلة تُناسب الطغمَ الحاكمةَ التي طالما أقامت ديمومةَ حكمها على خلق التناقضات الداخلية في مجتمعاتها وتغذيتها. وإذ بدا المشروعُ الأميركي لتغيير الشرق الأوسط قيدَ العمل مع بداية غزو العراق، واستشعرت الطغمُ الحاكمةُ الخطرَ الفعلي، فقد تمّ نقلُ هذا الشعور بالخطر إلى داخل المجتمعات نفسها: فإذا أخذنا سوريا مثالاً، فسنرى كيف أنّ النقاش حول الديموقراطية والعلمانية، على أرضية التعارض بينهما، احتدم في اللحظة التي بدا فيها للجميع أنّ النظام القائم في خطرٍ فعليّ، أيْ في خريف العام ٢٠٠٥.

ثم إنّ النقاش في المجال السوري يتّسم بكثير من «الباطنية»: فأنصارُ أولوية العلمانية على الديموقراطية لا يقولون بأنهم يَرفضون هذه الأخيرة، ولا يقول أنصارُ أولوية الديموقراطية على العلمانية بأنّهم يَرفضون هذه الأخيرة هم أيضًا، بل إنّ الجميع في الظاهر يموتون عشقًا بالديموقراطية والعلمانية معًا. ولكنْ تأتي الاستدراكاتُ لتكشف المضمونَ الحقيقي للخطاب، إذ ما إنْ نُزيل الغشاءَ الرقيقَ الذي يغلّف معظمَ المناقشات في هذا المجال حتى تتكشّف أمامنا مصالحُ اجتماعيةٌ وفئويةٌ، ومخاوفُ وتفضيلاتٌ ذاتُ دلالة:

ـ فنظام الحكم القائم على إيديولوجيا قومية اشتراكية هو نظام علماني نظريّاً، وإنْ كان منقوصَ العلمانية.

علمانية استبدادية أو ديموقراطية مفككة: هل ثمة خيار ثالث؟

ـ وأما بالنسبة إلى الأقليات الدينية والطائفية في المجتمع، فيشكّل النظامُ القائمُ «ضمانةً وجوديةً» لها في مواجهة رعب الأكثرية. والحال أنّ استناد هذا «الرعب» على أخطار حقيقية أو عدمَ استناده لا يشكّل فارقًا: ذلك أنّ منتجي الرعب يعرفون جيدًا ما يفعلون: إنّه استثمارٌ رابحٌ بالنسبة إليهم. أما المستهلكون فهم يقدِّمون للأوّلين ذلك الربحَ الصافي. وهكذا بات أنصارُ التغيير من فئة المستهلكين هذه يضعون شروطًا أمام التغيير الديموقراطي: إما أن يتم التغييرُ بهذه الشروط والضمانات، أو فليبق الوضعُ على ما هو عليه.

ـ أما الطرف الآخر الذي يعطي الأولويةَ للتغيير الديموقراطي فلم ينجح عمومًا في التغلب على مخاوف الطرف الأول، واتّسم أداؤه في هذا المجال بالرداءة. فعلي صدر الدين البيانوني، وهو من أبرز المتنطّحين للتغيير الديموقراطي، يبسِّط الأمورَ بطريقة تزيد من مخاوف الأقليات. فهو فيقول في حوار تليفزيوني إنّ المجتمع السوري لا مشكلة طائفية فيه (بالمقارنة مع العراق) لأنّ تسعين في المئة من السوريين مسلمون، وتسعين في المئة منهم عرب! قياديٌّ آخر في الإخوان المسلمين يهاجم بعنف مقالةً لمعارض سوري رَصَدَ ارتياحًا عامّاً في الأوساط المسيحية لتعيين كوليت خوري مستشارةً للرئيس. وهذا المثال يشير إلى مدى معرفة النظام بما يفعل، وإلى مدى جهل بعض المعارضة (في الخارج خاصةً) بمخاوف السوريين.

خلاصة القول: لا علمانية حقيقية من دون ديموقراطية، بل حكمُ طغمةٍ أقليةٍ باسمها تحافظ على نظام «طائفي» بالضرورة (في تركيا «العلمانية،» التي يسيل لعابُ بعض نخبنا الثقافية لنظامها، ليس مسموحًا للمواطنين الأتراك من غير المسلمين السنّة بتبوّؤ مناصب عليا في الدولة ولا مراتب عسكرية عالية، خلافًا للدستور الذي ينصّ على مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات، بل وينصّ على أنّ «كل مواطن في الجمهورية التركية تركي»!). ولا ديموقراطية حقيقية من دون علمانية، بل مواطنيةٌ بدرجات متفاوتة (عمليّاً) أو توزيعُ السلطة على طوائف و«طوائف.»

كلمة أخيرة: أرادت هذه المقالة أن تؤكّد أنّ موضوعَ العلمانية في بلادنا لا يمكن مناقشتُه في إطارٍ نظري، بل في إطاره السياسي والتاريخي فقط.

دمشق

بكر صدقي
كاتب سوري.